

برلماني عراقي يعلن المقاطعة: لا شرعية لانتخابات الفاسدين



اعلن النائب في مجلس النواب، يوسف الكلابي، اليوم الجمعة، عن: "مقاطعته للانتخابات النيابية المقبلة"، داعيًا الشعب العراقي إلى: "مقاطعتها أيضًا"، ومؤكدًا أن العملية الانتخابية باتت غطاءً لاستمرار المحاصصة السياسية وهيمنة الفاسدين على مقدرات البلاد.

وقال الكلابي في بيان تلقته "المطلع"، إنه: "أمضى أكثر من خمس سنوات في عضوية لجنتي النزاهة والمالية النيابيتين"، ساعيًا إلى: "تشريع قوانين جوهرية لمكافحة الفساد وكشف ملفات بمليارات الدولارات"، إلا أن ما وصفها بـ "منظومة المحاصصة والحماية الممنهجة للفاسدين" أجهضت كل تلك الجهود. وأكد الكلابي دعمه وتأييده لموقف زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في رفض الفساد والدعوة إلى الإصلاح الجذري الحقيقي، مشددًا على أن: "استمرار الانتخابات في ظل هذا الواقع الفاسد لن يؤدي إلا إلى إعادة إنتاج الأزمات ومفاقمة معاناة المواطن".

واعتبر أن: "مقاطعة الانتخابات المقبلة ليست موقفًا سلبيًا، بل وسيلة ضغط سياسية، تهدف إلى دفع

القوى الحاكمة نحو تبني إصلاحات حقيقية"، رافضاً منح الشرعية لنظام لا يمثل تطلعات الشعب.

وشدد الكلابي في بيانه على أن: "الفساد كان المحرك الأساس للحرب الطائفية، ودخول الإرهاب عام 2014، وانتشار المخدرات، وقتل العراقيين بالمفخحات"، مؤكداً أن: "محاربته باتت واجباً وطنياً لا يقل أهمية عن الجهاد ضد الاحتلال أو الإرهاب".

وكما أشار إلى إمكانية اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي والمنظمات الأممية، في حال استمرار تجاهل المطالب الشعبية، عارضاً فكرة طرح "القضية العراقية" دولياً لوضع حد لما وصفه بـ"الفساد المستشري".

وفي ختام بيانه، دعا الكلابي إلى: "إصدار وثيقة عهد وشرف سياسي تُلزم جميع المسؤولين بالمحاسبة واسترداد الأموال المنهوبة، وتكون بمثابة خارطة طريق للإصلاح السياسي والاجتماعي".